إستمارة المشاركة

الاسم واللقب : طاهري عبد الحليم

-الرتبة العلمية : أستاذ محاضر –أ

التخصص : تاريخ حديث ومعاصر

مؤسسة الانتماء : جامعة الشهيد عباس لغرور خنشلة

رقم الهاتف : 0674637166

البريد الإلكتروني : tahri.abdelhalim@univ-khenchela.dz

محور المداخلة : الثالث

نوع المداخلة : بتقنية التحاضر عن بعد

عنوان المداخلة : أثر التشريع الاستعماري على الزوايا والأوقاف في الجزائر

مداخلة بعنوان : أثر التشريع الاستعماري على الزوايا والأوقاف في الجزائر

إعداد الدكتور : عبد الحليم طاهري أستاذ محاضر -أ-

جامعة الشهيد عباس لغرور خنشلة

الملخص:

مثلت الزوايا والوقاف ركنا أساسيا من البناء الاجتماعي والديني في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1830، إذ لعبت دورا محوريا في نشر التعليم الديني وتثبيت الهوية الإسلامية ودعم الطبقات الضعيفة وتسيير الحياة الاجتماعية من خلال شبكات واسعة من الأحباس ، وعندما احتلت فرنسا الجزائر أدركت منذ السنوات الأولى أن هذه المؤسسات تشكل قوة بنيوية للمجتمع وعمقا روحيا وماديا في مواجهة مشروعها الاستعماري ، لذلك تبنت الإدارة الاستعمارية سياسة تشريعية متكاملة تهدف إلى إضعاف الزوايا والقضاء على نظام الأوقاف انطلاقا من مصادرة أملاكها مرورا بإخضاعها لرقابة الدولة الاستعمارية وانتهاء بإعادة توزيع الأراضي الوقفية لصالح المستعمرين.

الكلمات المفتاحية :– الزوايا- نظام الأوقاف – مصادرة الأملاك – الأحباس .

Abstract:
The zawiyas and waqfs constituted a fundamental pillar of the social and religious structure in Algeria before the French occupation in 1830. They played a central role in spreading religious education, consolidating Islamic identity, supporting vulnerable social classes, and managing social life through extensive networks of endowments. When France occupied Algeria, it quickly realized that these institutions represented a structural force in society and a spiritual and material depth that could challenge its colonial project. Therefore, the colonial administration adopted a comprehensive legislative policy aimed at weakening the zawiyas and dismantling the waqf system, starting with the confiscation of their properties, subjecting them to the control of the colonial state, and ending with the redistribution of waqf lands in favor of the settlers.

Keywords: Zawiyas – Waqf system – Property confiscation – Endowments.

مقدمة:

تعد الزوايا والأوقاف من أهم الركائز التي شكلت البنية الاجتماعية والدينية في الجزائر عبر القرون إذ اضطلعت بدور محوري في نشر التعليم الديني وتحفيظ القرآن الكريم وتكوين العلماء والفقهاء ، إضافة إلى دورها الاجتماعي في رعاية الفئات الهشة وتقديم مختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي للمجتمع ، وقد شكل نظام الأوقاف بموارده الثابتة والمتنوعة الأساس المالي الذي سمح للزوايا بالاستمرار في أداء وظائفها الدينية والتربوية والاجتماعية ، مما جعلها جزءا من الهوية الحضارية للمجتمع الجزائري ومؤسسات فاعلة في حماية تماسكه الداخلي .

ومع دخول الاحتلال الفرنسي إلى الجزائر سنة 1830 أدركت الإدارة الاستعمارية منذ سنواتها الأولى أن الزوايا والأوقاف ليست مجرد مؤسسات دينية ، بل هي قوة بنيوية تملك نفوذا واسعا داخل المجتمع ، وتمثل قاعدة لمقاومة الوجود الأجنبي فالزوايا كانت مراكز لنشر الوعي الديني والوطني وملاجئ للمجاهدين ومستودعات للذخيرة ، إضافة إلى كونها فضاءات للتعبئة الروحية والفكرية ، أما الأوقاف فقد شكلت قاعدة اقتصادية تمكن الزوايا من تحقيق استقلالية مالية تحول دون إخضاعها لسلطة الاحتلال ، وبالتالي رأت السلطات الفرنسية أن استمرار هذه المؤسسات بوظيفتها التقليدية يمثل تهديدا مباشرا لمشروعها الاستعماري الهادف إلى تفكيك البنية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري .

لقد عملت الإدارة الاستعمارية منذ البداية على الشروع في تنفيذ سياسة تشريعية واسعة استهدفت مؤسسات الزوايا ونظام الوقاف بوصفهما من أهم الركائز التي حافظت على الهوية الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري ، ومن أبرز مصادر قوته الاقتصادية والاجتماعية ، وقد اتخذ هذا التدخل طابعا قانونيا منظما اعتمد على سن كمراسيم وتشريعات هدفت إلى مصادرة الممتلكات الوقفية وإخضاع الزوايا للرقابة المباشرة ، وتحويل جزء كبير من الأوقاف لصالح المستوطنين إلا أن هذا المسار لايزال بحاجة إلى دراسة .

وقد ترتب عن هذه التشريعات الاستعمارية آثار عميقة على الحياة الدينية والاجتماعية في الجزائر حيث تراجعت موارد الأوقاف بشكل كبير، مما أدى إلى إغلاق العديد من الزوايا أو تحويل وظائفها في حين فقدت أخرى استقلالها ، وأصبحت تابعة لسلطة الإدارة الفرنسية التي حاولت تسخيرها لخدمة سياساتها ، كما ساهمت هذه السياسة في إضعاف التعليم التقليدي وتراجع دور العلماء وانحسار الحضور الديني في الحياة العامة ، إضافة إلى تفكيك الشبكات التضامنية التي كانت تقوم عليها الأوقاف عبر دعم الفقراء والطلبة والمرضى .

يأتي دراسة التشريع الاستعماري على الزوايا والأوقاف في الجزائر لتسليط الضوء على واحدة من أهم حلقات الصراع بين المشروع الاستعماري والمجتمع الجزائري ، من خلال تحليل البنية التشريعية التي اعتمدتها فرنسا لإعادة تشكيل المجال الديني ، وفهم انعكاساتها على المؤسسات الوقفية والزوايا وعلى المجتمع الجزائري بصفة عامة ، كما تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يساهم في تفكيك أحد الجوانب الأقل تناولا في الدراسات التاريخية رغم تأثيره البالغ على الهوية الوطنية والسياسات الدينية المعاصرة في الجزائر.

: وانطلاقا من كل ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو الآتي

ما مدى تأثير التشريع الاستعماري الفرنسي في الجزائر على بنية ووظائف الزوايا ونظام الأوقاف ؟ وكيف أسهمت القوانين والمراسيم الاستعمارية في تغيير المجال الديني والاجتماعي وتفكيك آليات عمل المؤسسات الوقفية؟.

I- أهم التشريعات الفرنسية تجاه الزوايا والأوقاف :

شكلت التشريعات الاستعمارية تجاه الوقاف في الجزائر أحد أهم محاور السياسة الفرنسية الهادفة إلى تفكيك البنية الدينية والاجتماعية للمجتمع الجزائري ومن خلال منظومة قانونية متتابعة ، تمكنت الإدارة الاستعمارية من السيطرة على الأوقاف ومصادرتها وحرمان الزوايا والمؤسسات الدينية من مواردها التاريخية يمكن تلخيص هذه التشريعات فيما يلي:

1-مرسوم 1 أكتوبر 1830 : وضع الأملاك الوقفية تحت سيطرة الجيش الفرنسي : خلال أسابيع قليلة من الإنزال الفرنسي على السواحل الجزائرية واحتلال قصبة الجزائر، سارعت الإدارة العسكرية الفرنسية إلى وضع أسس قانونية وإدارية للتحكم في الموارد والممتلكات المحلية من بين الإجراءات المبكرة مرسوم 1 أكتوبر 1830 الذي يمثل نقطة تحول قانونية واستراتيجية من شأنها أن تغير علاقة المجتمع الجزائري بمؤسساته الوقفية التقليدية[1].

يجب قراءة هذا المرسوم في سياقين متداخلين : أولا السياق العسكري – أمني يبرر تعطيل مؤسسات الحكم المحلي ومصادرة الموارد لصالح التمركز العسكري ، وسياق استعماري بعيد المدى يقوم على بناء منظومة إدارية واقتصادية جديدة تسهل عملية الاستيطان الأوروبي [2].

لقد أنشأ المرسوم قاعدة مفادها أن الأملاك الوقفية التي كانت تعد أملاكا ذات طابع شرعي ، توضع تحت إشراف وإدارة الجيش الفرنسي والحاكم العام ، بحيث تصبح تدابيرها ومداخيلها خاضعة للسلطة العسكرية بدلة من إدارة النظار التقليدية أو القضاء الشرعي المحلي ونتيجة لذلك فقدت الوقفيات استقلالها المالي والتنظيمي ، وتحولت مواردها إلى أدوات توظف لأغراض عسكرية وإدارية واستيطانية .

تكمن أهمية هذا الإجراء في أنه لم يكن مجرد قرار عسكري مؤقت بل أصبح نقطة انطلاق لمنظومة تشريعات لاحقة .ألغت الكثير من وظائف الوقف وجردته من دوره الديني والاجتماعي

على الرغم من أن النصوص الأولى قد لا تكون متاحة أحيانا بصيغتها الحرفية ، إلا أن الممارسات التي ترتبت عن .مرسوم 1 أكتوبر 1830 ، اتسمت بجملة من الإجراءات الثابتة التي توثقها المصادر الأرشيفية [3]

- أولا تم نقل السلطة الإدارية على الأملاك الوقفية إلى الجيش والحاكم العام ، حيث أصبح للسلطة العسكرية صلاحية مباشرة في جرد الملاك الوقفية وتعيين المتولين الجدد وتوقيف صرف الإيرادات التقليدية .

- ثانيا خضعت الإيرادات الوقفية للحسابات العسكرية إذ حولت مداخيل الوقف إلى الخزائن العسكرية المؤقتة التي تدعم متطلبات الحملة ، وهو ما جعل الوقف جزءا من تمويل الاحتلال وليس المجتمع المحلي .

ثالثا بدأ تطبيق آليات الجرد الفرنسي التي تهدف إلى تحويل الأملاك الوقفية من حالة "ملكية شرعية" إلى أملاك .يمكن إدارتها وفق القوانين المدنية المدنية الفرنسية

رابعا امتد تأثير المراسيم إلى الجانب الإداري والقضائي للوقف ، حيث جرى تعطيل الصكوك الوقفية التقليدية ، والتدخل في تعيين النظار الشرعيين وإلغاء الاستقلالية القانونية للوقف الإسلامي .

1-مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج3 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1980 ، ص112-115.

2- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج1 ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، 1998 ، ص244-247. .

3- محمد العيد خليفة ، الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ، دار القصبة الجزائر ، 2005 ، ص72-85.

لم تكن تطبيقات هذا المرسوم متجانسة في كامل التراب الوطني ففي المدن الساحلية كان التطبيق أكثر صرامة ، بينما شهدت مناطق الزوايا الداخلية نوعا من المقاومة الاجتماعية ، ومع ذلك مثل المرسوم أساسا قانونيا لتشريعات المصادرة اللاحقة مثل مراسيم 1834 و 1844 وقانون وارنييه 1873. [1].

أحدث هذا المرسوم جملة من الاثار المباشرة خلال العقد الأول من الاحتلال بداية بتجميد موارد الزوايا وتعطيل نشاطاتها التعليمية والخيرية ، ثم إضعاف سلطة النظار والقضاة الشرعيين الذين فقدوا حق التصرف في الأملاك الوقفية دون إذن الادارة العسكرية ، كما استخدمت الراضي الوقفية أحيانا لأغراض لوجستية عسكرية لتوطين المستوطنين الأوائل .

أما الآثار البعيدة المدى فقد ظهرت بعد عقود من تطبيق المرسوم حيث أصبحت الملاك الوقفية جزء من سياسة المصادرة وإعادة التوزيع التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية لاحقا ، وهو ما مهد لصدور قوانين أكثر خطورة على الوقف مثل قانون وارنيه لسنة 1873 ، كما أدى هذا الإجراء إلى تشتيت الوثائق الوقفية وصعوبة استرجاع الوضع القانوني للأوقاف بعد الاستقلال[2].

وتشير وثائق أرشيفية عديدة إلى قيام الحاكم العسكري بتأجير أو بيع أراض كانت موقوفة على المساجد لصالح ضباط ومستوطني المرحلة الأولى ، كما حولت أرباح بعض الوقاف إلى البلديات الفرنسية بدل صرفها في أعمال الخير التي كانت مخصصة لها سابقا [3].

2-مرسوم 1834 : تحويل الأملاك الوقفية إلى أملاك: يعتبر مرسوم 1834 م : أحد أهم المنعطفات التشريعية التي اتخذتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه الأوقاف في الجزائر ، إذ مثل انتقالا واضحا من مرحلة الإدارة العسكرية المؤقتة إلى مرحلة التأسيس القانوني للاستعمار المدني ، فقد انطلقت فرنسا بعد تثبيت وجودها العسكري في الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات المحلية على نحو يخدم المصالح الاستعمارية طويلة المدى ، وكان من أبرز ما ستهدفه هو نظام الوقف بوصفه إحدى الركائز الاقتصادية والاجتماعية والدينية للمجتمع الجزائري [4].

يقوم هذا المرسوم على مبدأ أساسي مفاده اعتبار الأملاك الوقفية أملاكا مدنية تابعة للدولة الفرنسية ، وهو ما يعني قانونيا إلغاء صفة القداسة الشرعية التي كانت تحكم المال الوقفي ، وحرمانه من الحماية التي أقرها الفقه الإسلامي عبر قرون طويلة ، فبموجب هذا التصنيف الجديد أصبحت أملاك الوقف قابلة للتسيير الاداري المباشر ولعملية الجرد والبيع والتأجير والاستغلال وفق القوانين المدنية الفرنسية دون الرجوع إلى سلطة القاضي الشرعي أو الناظر أو غيره [5].

وقد كان هذا التحول التشريعي جزءا من سياسة فرنسية تهدف إلى تفكيك البنية المؤسسية للوقف واضعاف إستقلاليته المالية ، حتى لايبقى مصدرا لتمويل الزوايا والمدارس القرآنية والمؤسسات الخيرية المحلية ، وقد ترتب على هذا القرار فقدان النظار الشرعيين سلطتهم التقليدية ، إذ أصبحوا خاضعين لسلطة " المصلحة المدنية" التي يديرها موظفون فرنسيون ، مأدى إلى تحويل وظيفة الوقف من خدمة المجتمع إلى خدمة جهاز الدولة الاستعمارية الفرنسية [6].

1-Charles-Robert , Ageron, Histoire de l’Algérie contemporaine, Paris, 1964, p. 110–122.

2-مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ص128-136. .

3- أرشيف الحاكم العام بالجزائر ، دفاتر تسجيل الأملاك الوقفية ، (محفوظ في دار الوثائق الوطنية .

4- أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ج1 ، ص251-256.

5- محمد العيد خليفة ، المرجع السابق ، ص97-101.

6- مبارك الميلي ، المرجع السابق ، ج3 ، ص 132-135.

كما سمح هذا المرسوم للإدارة الفرنسية بضم مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الوقفية ضمن مجال الأملاك العمومية وهو ما مكنها لاحقا من منح جزء معتبر منها للمستوطنين الأوروبيين ، وتذكر الوثائق الأرشيفية أن بعض المدن الجزائرية شهدت في السنوات التي تلت صدور المرسوم موجة واسعة من عمليات الجرد وإعادة التقييم التي انتهت بتحويل مساحات شاسعة من الراضي الموقوفة إلى مشاريع استيطانية أو بلديات فرنسية ناشئة [1].

ويمكن القول إن مرسوم 1834 م كان خطوة مفصلية في مسار علمنة الوقف بطريقة قسرية ، إذ لم يكتف بإدماج الأوقاف في الملكية المدنية ، بل ألغى عمليا الأفق الاجتماعي والديني لهذا النظام ، وفتح المجال أمام تشريعات لاحقة أكثر خطورة مثل مراسيم 1844 وقانون وارنييه لعام 1873 ، وقد ترتب على هذ المرسوم تراجع كبير في التمويل الذاتي للزوايا وإضعاف قدرتها على تأدية وظائفها التربوية ولاجتماعية التقليدية ، الأمر الذي ساعد لاحقا على إعادة صياغة المجال الديني لصالح الادارة الاستعمارية [2] .

3-مرسوم 1843 : إنشاء ديوان الأوقاف ((Bureau des Habous : يعد هذا المرسوم خطوة محورية في هيكلة الادارة الاستعمارية للأوقاف في الجزائر إذ مثل تحولا عمليا من إدارة الوقاف العسكرية المؤقتة إلى مؤسسة مدنية متخصصة تسمى ديوان الأوقاف ، وقد صدر هذا المرسوم بعد حوالي عشر سنوات من الاحتلال الفرنسي ، في سياق سعي الإدارة إلى ضبط موارد الوقف واستغلالها لصالح المشروع الاستعماري ، ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى تقويض استقلالية الزوايا وإضعاف دورها الاجتماعي والاقتصادي .

يتجلى هدف المرسوم في إنشاء جهز إداري مركزي يتولى :

- جرد الملاك الوقفية بشكل رسمي ودقيق .
- مراقبة الإيرادات وتحويلها حسب توجيهات الإدارة الاستعمارية .
- تعيين المتولين (النواب الشرعيين) ومراقبة أعمالهم.
- تحديد أوجه الصرف للأموال الوقفية بما يخدم مصالح الدولة الاستعمارية [3].

وقد كان لهذا التنظيم أثر مزدوج من جهة أعطى للإدارة الفرنسية سلطة رسمية على الوقف مما ألغى تدريجيا استقلالية الزوايا المالية والإدارية ، ومن جهة أخرى أوجد إطارا قانونيا لتصفية المنازعات بين الزوايا والمستثمرين الأوروبيين بشأن الأراضي الوقفية [4].

ويرى الباحثون أن ديوان الأوقاف كان أداة قانونية بيد المستعمر للسيطرة على الاقتصاد المحلي ، إذ كانت معظم الإيرادات تحول الآن إلى خزائن الدولة ، وقل التمويل المخصص للأنشطة التعليمية والخيرية التقليدية التي كانت الزوايا تقوم بها ، مما أدى إلى تراجع الدور الاجتماعي للزوايا وخلق فراغ اقتصادي استغلته الادارة لاحقا لتعزيز المستوطنات الفرنسية .

كما يوضح أرشيف الحاكم العام أن الديوان قام بإصدار تعليمات دقيقة لجرد جميع الأراضي الموقوفة ، وتحديد الايرادات السنوية المتوقعة ، وإلزام النظار الشرعيين بتقديم تقارير مفصلة عن صرف الموارد ، وهو مامكن الإدارة من مراقبة كل نشاط مرتبط بالوقف على مستوى المدن والقرى [5].

1- أرشيف الحاكم العام بالجزائر ، دفاتر تسجيل الأملاك الوقفية ، (محفوظ في دار الوثائق الوطنية .

-Charles Robert Ageron , op.cit , P.143-148.2

3- محمد العيد خليفة ، المرجع السابق ، ص104-109.

4- حسين غرابي ، الأوقاف والزوايا في العهد الاستعماري ، مطبعة الجزائر ، 1999 ، ص 89-92. ، ص104-109.

-Joseph Desparmet , Coutumes Musulmanes en Algérie , Paris , 210-215.5

لقد كان هذا المرسوم بمثابة نموذج أولي لتسييس الأوقاف وإدماجها ضمن الجهاز البيروقراطي الفرنسي ، وهو ماهد لاحقا لمراسيم 1844و1851 التي توسعت في مصادرة الأراضي الوقفية وتحويلها لصالح المستوطنين ، إضافة إلى اخضاع الزوايا لرقابة صارمة على نشاطها التعليمي والديني .

4- مرسوم 1844و1846 شرعنة مصادرة الأراضي الوقفية الزراعية : شهدت الجزائر في منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر خطوة قانونية استثنائية على صعيد الوقاف ، تمثلت في إصدار مراسيم 1844و1846م التي نصت صراحة على شرعنة مصادرة الراضي الوقفية الزراعية وإدماجها في الأملاك العمومية للدولة الفرنسية . وقد جاء هذان المرسومان في سياق إستراتيجي تهدف من خلاله الإدارة الاستعمارية إلى تعزيز الاستيطان الأوروبي وتأمين الموارد الزراعية ، وذلك ضمن خطتها الهادفة إلى تحويل الاقتصاد الجزائري التقليدي بما يخدم المستوطنين الفرنسيين[1] .

ينص المرسومان على أن الأراضي الموقوفة والتي لم يتم استغلالها وفق القواعد الرمية الفرنسية ، والتي تعتبر غير منتجة يمكن مصادرتها ونقل ملكيتها إلى الدولة أو إعادة توزيعها على المستوطنين الأوربيين ، ومن الناحية القانونية مثل هذه التدابير إلغاء شبه تام للحق الوقفي التقليدي ، إذ فقدت الزوايا والمدارس الدينية القدرة على التصرف في الأراضي الزراعية التي كانت تستخدم لتمويل نشاطاتها التربوية والخيرية [2].

وقد مكن المرسومان الإدارة من تنفيذ عمليات جرد دقيق ومراجعة سنوية للأراضي الوقفية ، مع تحديد العائدات المترتبة على كل قطعة أرض ، وإخضاع النظار الشرعيين لمراقبة صارمة ، كما يوضح الرشيف الفرنسي أن هذه الإجراءات شملت مختلف مناطق الجزائر ، بدءا من المدن الساحلية الكبرى إلى الواحات الداخلية رغم مقاومة الهالي في بعض المناطق الريفية[3].

ويشير الباحثون إلى أن هذه المراسيم أسست لمنهجية ممنهجة لمصادرة الراضي تحت ذريعة التنمية الزراعية ، حيث كان يتم تصنيف الراضي غير المستغلة كأراضي قابلة للتمليك ، مما ساعد على توسيع المساحات التي حصل عليها المستوطنون الأوربيون وتأسيس مشاريع زراعية جديدة على حساب الأوقاف الإسلامية [4].

أثر هذه المراسم كان اقتصاديا واجتماعيا عميقا ، إذ تراجع تمويل الزوايا والمدارس القرآنية بشكل ملحوظ ، وفقدت الفئات الشعبية مصدر دعمها الغذائي والمالي ، كما تم إضعاف الهيكل الاجتماعي التقليدي الذي كانت الوقاف تدعمه ، بما في ذلك الدعم للفقراء والمحتاجين . وبذلك مثلت مراسيم 1844و1846 امتدادا طبيعيا للسياسة الاستعمارية التي بدأت منذ مرسوم 1830و1843في إطار استراتيجية شاملة لإعادة تنظيم الوقف وتحويله إلى أداة تحت سلطة الدولة الاستعمارية[5] .

5- قانون وارنييه 1873 التملك العقاري وإعادة رسم ملكية الأراضي في الجزائر : أصدر الاحتلال الفرنسي قانون 26 يوليو 1873 المعروف بقانون وارنييه والذي يعد من أبرز التشريعات العقارية الاستعمارية في الجزائر من أشكال جماعية تقليدية إلى ملكية فردية قابلة للتصرف المدني بنمط فرنسي .

1- موسى عاشور ، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستلاء على الأوقاف ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص6-7.

2- مزوجي هشام وصالح حيمر ، إخضاع الأملاك الوقفية في الجزائر لأحكام المعاملات العقارية الفرنسية 1844-إلى 1897 ، المجلة التاريخية الجزائرية ، مجلد 5 ، عدد 1 ، 2021 ، ص447.

3- أبو بكر الصديق حميد ، مصير الأوقاف الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر، جامعة الوادي ، 2019 ، ص72-74.

4- مزوجي هشام ، المرجع السابق ، ص450-455..

5- سفيان شبيرة ، جرائم الاستعمار الفرنسي على المؤسسات الوقفية في الجزائر ، مجلة دفاتر البحوث العلمية ، الجزائر ، ع12 ، 2017 ، ص278.

ينص القانون على أن جميع الأراضي الفلاحية التي كانت تحت الملكية التقليدية أصدر الاحتلال الفرنسي قانون 26 يوليو 1873 المعروف بقانون وارنييه والذي يعد من أبرز التشريعات العقارية الاستعمارية في الجزائر من أشكال جماعية تقليدية إلى ملكية فردية قابلة للتصرف المدني بنمط فرنسي .

ينص القانون على أن جميع الأراضي الفلاحية التي كانت تحت الملكية التقليدية أو الجماعية (مثل أراضي القبائل و الأراضي الموقوفة) تخضع من الآن فصاعدا للقانون المدني الفرنسي ، بحيث يمكن تسجيلها باسم أشخاص بصورة فردية ، ورهنها واستخدامها كضمانات مالية ، كما لو كانت ملكية خاصة فرنسية [1]، وبذلك تم ضرب أسس النظام العقاري التقليدي الذي كان يعتمد على الملكية الجماعية أو الوقفية وتحويل جزء كبير من الأراضي إلى ملكيات أوروبية أو شخصية جزائرية مسجلة وفق القانون الفرنسي [2].

أحد الأهداف المعلنة لهذا القانون كان تعزيز الاستيطان الأوروبي في الجزائر من خلال خلق سوق عقارية قابلة لامتلاك الأوروبيين للأراضي الزراعية التي كانت جماعية أو موقوفة وبالتالي تسهيل السيطرة على الأراضي الخصبة ، لكن الهدف الفعلي لم يقتصر على ذلك ، بل شمل أيضا تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية للأراضي ، وإضعاف السلطة القبائلية والزوايا التي كانت تستمد قوتها من الملكية الجماعية أو الوقفية [3].

من الناحية القانونية والإدارية فرض القانون إدخال نظام التسجيل المدني للعقارات للأراضي التي تخضع له ، مع إلزام أصحاب الأراضي بتسجيل ملكياتهم الفردية لدى السلطات الفرنسية بما يسمح بإصدار سندات ملكية رسمية ، مما جعل هذه الأراضي أكثر قابلية للشراء والبيع من قبل المستوطنين أو المستثمرين[4] .

وقد أثر تطبيق هذا القانون بشكل كبير على المجتمع الريفي الجزائري ، فقد انقسمت أراضي القبائل الجماعية إلى قطع فردية ، مما أدى إلى تفكيك بعض العلاقات الاجتماعية التقليدية وإضعاف النفوذ الجماعي للقبائل ، وهذا ما وثقته دراسات سوسيولوجية حديثة ، حيث اعتبر القانون أداة لتركيز السلطة الاقتصادية والاستيطانية في يد المستوطنين وفرنسا على حساب البنية المحلية[5] .

من جهة أخرى لا يمكن تجاهل أن تطبيق القانون لم يكن سلسا أو موحدا في كامل الجزائر ففي بعض المناطق رفض السكان التسجيل الفردي أو تحاشوا الإفصاح الكامل عن أراضيهم بينما في مناطق أخرى استغله بعض الجزائريين لتسجيل ملكياتهم باسمهم الفردي ، رغم أن ذلك لم يكن دائما لصالحهم من الناحية الاقتصادية أو الحقوقية[6] .

يمثل قانون وارنييه 1873 نقطة محورية في التاريخ العقاري الاستعماري للجزائر حيث شكل آلية قانونية فعالة لصالح الملكية المفردة ، لكنه أيضا أحدث لاختلالات اجتماعية وثقافية عميقة في النسيج التقليدي للمجتمع الجزائري ، واستمر تأثيره في مسارات الملكية ما بعد الاستقلال .

1- عبد الكريم حرمة ، سياسة الإدارة الفرنسية في التأسيس للملكية الفردية ومصادرة الأراضي ، قانون وارنييه 1873أنموذجا ، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية ، جامعة نواكشط ، ع 61 ، ص25-

2- محمد الصالح بلعقون ، السياسة العقارية الفرنسية المعتمدة لتفكيك أراضي العرش في الجزائر (1873-1930) ، القانون العقاري والبيئة ، المجلد 13 ، ع1 ، 2025 ، ص79-96.

3- كوثر هاشمي ، تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقة قانون 1873 بتغيير الأقاب في الجزائر ، مجلة البحوث التاريخية ، مجلد 5 ، ع1 ، 2021 ، ص120.

4- ياسمينة معروف ، عاشور سلال ، استغلال الأرشيف العقاري العثماني قبل قانون وارنييه 1873 ، المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، عدد 99 ، 2023 ، ص50-56.

5- كوثر الهاشمي ، المرجع السابق ، ص128-132.

6- عبد الباسط قلفاط ، نقل ملكية الأرض في الجزائر خلال العهد الاستعماري ، مجلة غير منشورة رقمية ، 2016 ، ص113-115.

6- مرسوم 1887 : إخضاع الأوقاف نهائيا لوزارة الداخلية الفرنسية : يمثل هذا المرسوم أحد أهم المراحل الحاسمة في مسار السيطرة الاستعمارية على الأوقاف في الجزائري ، إذ نص بشكل واضح على نقل الاشراف الكامل على الأوقاف من السلطات المحلية والشرعية إلى وزارة الداخلية الفرنسية لتصبح الأوقاف شؤونا إدارية محضة وليست دينية كما كانت في النظام الإسلامي التقليدي ، وقد كان هذا التحول نتيجة سلسلة طويلة من المراسيم التي مهدت له والتي بدأت بمصادرة الأملاك الوقفية وتقييد تصرف النظار، لتصل في هذا المرسوم إلى دمج الأوقاف في الجهاز الإداري للدولة الاستعمارية [1].

من خلال هذا المرسوم أصبحت وزارة الداخلية الفرنسية الجهة الوحيدة المخولة بتعيين النظار وعزلهم والإشراف على موارد الوقف وكيفية صرفها ، كما أدمجت حسابات الوقف في الميزانية العامة للمستعمر، مما سمح للسلطات الفرنسية بتوجيه جزء كبير من هذه الموارد نحو مشاريع استيطانية وإدارية تخدم سياستها في الجزائر، ونتيجة لذلك فقدت الزوايا والمدارس القرآنية أهم مصادر تمويلها ، ما أدى إلى تقلص دورها التربوي والاجتماعي ودخول العديد منها في حالة ركود إو إغلاق بسبب انعدام الموارد[2].

وقد اعتبر عدد من الباحثين هذا المرسوم تتويجا للسياسة الاستعمارية التي هدفت إلى تفكيك البنية الدينية ولاجتماعية المرتكزة على الأوقاف ، وتحويلها إلى أداة اقتصادية وإدارية موظفة لخدمة الاستعمار، مما أحدث تغيرات عميقة في هيكلة المجال الديني الجزائري وفي استقلاليته[3].

7- القوانين بين 1905 – 1914 : فصل الدين عن الدولة وانعكاساتها على الزوايا والأوقاف : شهدت الجزائر في مطلع القرن العشرين مرحلة حاسمة من تاريخ التشريع الاستعماري عندما طبقت الإدارة الفرنسية جملة من القوانين الرامية إلى فصل الدين عن الدولة ، أبرزها قانون 9 ديسمبر 1905 الذي نص على "حرية الضمير" واعتبار الدولة حيادية تجاه المؤسسات الدينية ، وهو تشريع صمم أساسا لفرنسا القارية لكنه فرض تدريجيا على الجزائر ضمن إطار استعماري مغاير تماما لطبيعته الأصلية ، وقد شكل هذا القانون نقطة تحول كبرى بالنسبة للأوقاف والزوايا ، إذ تم إلغاء الصفة القانونية للهيئات الدينية واعتبرت ممتلكاتها :أملاك عمومية" تديرها السلطات بدلا من الجماعات الإسلامية التي كانت تشرف عليها تاريخيا [4].

وفي الفترة الممتدة بين 107-1914 صدرت مراسيم مكملة هدفت إلى ضبط إدارة المؤسسات الإسلامية بصرامة أكبر، حيث فرض تسجيل جميع الأوقاف في سجلات البلديات ومنع الزوايا من تسيير مواردها المالية دون إذن إداري ، مع تشديد الرقابة على المدارس القرآنية والكتاتيب المرتبطة بها [5]، كما أنشئت لجان فرعية تابعة للعمالات تقوم بالتفتيش المنتظم على الأوقاف بحجة "ضمان الشفافية" غير أن الهدف الحقيقي تمثل في تفكيك سلطة الزوايا التي كانت تعد أحد أهم مراكز النفوذ الروحي والاقتصادي في المجتمع الجزائري ، وأسهمت هذه التشريعات في تجفيف موارد العديد من الزوايا وإضعاف شبكاتها التعليمية والخيرية ، الأمر الذي مهد الطريق أمام إحلال الإدارة الاستعمارية محلها في تسيير الشأن الديني والاجتماعي[6] .

1- بشير ابن يوسف ، السياسة الوقفية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، جامعة قسنطينة ، 2019، ص144.

2- العربي دحو ، تحولات نظام الوقف في الجزائر، مجلة التاريخ المغاربي ، مج 14 ، ع3 ، 2018 ، ص301 .

3- لخضر بوخاري ، تفكيك المؤسسات الدينية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي ، منشورات جامعة سطيف ، 2021، ص167.

4- Charles-Robert Ageron, *Les Algériens musulmans et la France*, Paris, PUF, 1968, p. 312.

-Mahfoud Kaddache, *L'Algérie des Algériens*, Paris, EDIF, 1990, p. 287 5-5 -5

6- مصطفى بوكرن ، الوقاف في الجزائر خلال العهد الاستعماري ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، 2009 ، ص102.

8- تشريعات فترة ما بين الحربين : دعم الطرق الموالية للاحتلال : تميزت المرحلة الممتدة بين الحربين العالميتين (1919-1939) بإعادة فرنسا سياستها الدينية في الجزائر عبر مجموعة من التشريعات والإجراءات الإدارية التي هدفت إلى تعزيز نفوذ الطرق الصوفية الموالية لها ، مقابل الحد من تأثير الطرق والزوايا المناوئة للاحتلال أو تلك التي حافظت على استقلاليتها التقليدية ، فقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية على سياسة الاختراق عبر منح امتيازات مادية ومعنوية لزوايا بعينها مثل الإعانات السنوية وإعادة ترميم بعض مقراتها والسماح لها بتنظيم المواسم الدينية بشروط مخففة [1]، وفي المقابل فرضت رقابة صارمة على الزوايا ذات التوجه الوطني سواء عبر تقييد نشاطها التعليمي أو وضع قيادتها تحت المراقبة الإدارية المباشرة [2].

كما صدر في عشرينيات القرن الماضي عدد من القرارات المحلية التي تلزم شيوخ الطرق بتسجيل أتباعهم لدى السلطات وهو إجراء أريد به خلق شبكات ولاء تخدم الجهاز الاستعماري ، مع السماح لطرق معينة خاصة تلك المتماشية مع السياسة الفرنسية بتوسيع حضورها في المناطق الريفية مقابل التضييق على الطرق ذات الامتداد الشعبي الواسع ، وقد هدفت هذه السياسة إلى إعادة هندسة المشهد الديني بما ينسجم مع المصالح الاستعمارية خصوصا بعد تنامي الوعي الإصلاحي والحركة الوطنية ، حيث اعتبر الفرنسيون الطرق الموالية قناة فعالة للتهدئة الاجتماعية وتثبت الاستقرار الإداري في القرى والقصور[3] ، وعلى هذا الأساس شكلت تشريعات ما بين الحربين مرحلة حاسمة في تحويل التصوف الشعبي إلى أداة سياسية توظف لضبط البنية الاجتماعية وفق منظور استعماري لا يعير اهتماما لاستقلال المؤسسات الدينية التقليدية[4] .

- IIالآثار الاقتصادية والاجتماعية والدينية للتشريعات الفرنسية على الأوقاف والزوايا في الجزائر :

شكلت التشريعات الاستعمارية الفرنسية منذ 1830 ، إحدى أخطر الأدوات الهادفة إلى تفكيك البنية الاقتصادية والدينية للمجتمع الجزائري عبر ضرب مؤسستين مركزيتين الأوقاف والزوايا ، فقد كان هذان المكونان يمثلان عمقا ماليا وروحيا للمجتمع وركيزة لتمويل التعليم الديني والخدمات الاجتماعية ، ومع مرور الزمن تكاثرت القوانين والمراسيم التي استهدفتها ما أدى إلى آثار عميقة وممتدة مست أبعادا اقتصادية واجتماعية ودينية وغيرت جذريا وظائفها التقليدية .

1- **الآثار الاقتصادية :** أدت مصادرة الأراضي الوقفية منذ مراسيم 1830 ثم تحويلها إلى أملاك للدولة المدنية سنة 1834 إلى تفكيك النظام المالي الذي اعتمدت عليه الزوايا والمدارس القرآنية ، فقد مثل الوقف على مدى قرون الرافد الرئيسي لتمويل التعليم وإيواء الطلبة وصيانة المساجد وإطعام الفقراء ، وبمصادرة هذه الأملاك خسر المجتمع الجزائري شبكته التضامنية الذاتية وأصبحت الزوايا تعتمد على إعانات محدودة تخضع للمراقبة الاستعمارية المباشرة الأمر الذي حد من استقلاليتها المالية .

بعد أن طبقت مجموعة من القوانين والمراسيم المتعلقة بالأوقاف ، إذ نقات آلاف الهكتارات إلى المستوطنين الأوروبيين ما أدى إلى تفكيك الاقتصاد القروي التقليدي وتراجع قدرة الزوايا على تشغيل اليد العاملة وتوزيع الأراضي على الطلبة والفقراء كما كان سابقا [5] ، أدت في نهاية المطاف إلى انهيار شبه تام للملكية الجماعية وحرمان الزوايا من مواردها ،

وبذلك فقدت الزوايا دورها القديم كوحدات اقتصادية منتجة وتحولت إلى مؤسسات دينية محدودة الموارد ، تخضع للسياسات الاستعمارية بدل أن تكون مستقلة عنها .

1- Julien, Charles-André, L'Afrique du Nord en marche, Paris, Omnibus, 2002, p. 214

2- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص89.

3- Ruedy, John, Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation, Bloomington, Indiana University Press, 1992, p. 128.

4- الشيخ بن عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج4 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980، ص201.

Mahfoud Kaddache, *op.cit*, p. 287-5 .

2-الآثار الاجتماعية للتشريعات الاستعمارية : كان الأثر الاجتماعي من أخطر نتائج التشريعات الاستعمارية ، إذ أدت إلى تفكيك شبكة التضامن التقليدية التي كانت الأوقاف تمثل عمودها الفقري ، فقد كانت الزوايا تقوم بإيواء الغرباء والمسافرين وتقديم العون للفقراء وتمويل الأعراس الجماعية ومساعدة المتضررين من القحط أو الحروب ، ومع فقدان ممتلكاتها تراجعت هذه الوظائف بشكل كبير[1].

كما تسببت التشريعات في إضعاف البنية التعليمية التقليدية من خلال تقليص عدد الطلبة الذين كانت الزوايا تعولهم وتوفر لهم الغذاء والسكن فبعد مصادرة مواردها أغلقت بعض الزوايا أبوابها ، بينما تقلص نشاط البعض الآخر إلى الحد الأدنى الأمر الذي أسهم في خفض نسبة المتعلمين باللغة العربية والعلوم الشرعية ، وفتح المجال لسياسة الفرنسة التي روجت لها المدارس الاستعمارية [2].

وعلى المستوى الاجتماعي كذلك سعت الإدارة الاستعمارية إلى إعادة تشكيل البنية القيادية للزوايا عبر دعم الطرق الموالية لها ، خصوصا خلال فترة ما بين الحربين ، وقد أدى ذلك إلى انقسام اجتماعي بين الزوايا المستقلة والزوايا الموالية ما خلق توترات داخل النسيج الاجتماعي وغير موقع الزاوية من مؤسسة جامعة إلى مؤسسة مسيسة تخدم أحيانا الاستعمار نفسه[3].

3-الآثار الدينية للتشريعات الاستعمارية : أثرت التشريعات الاستعمارية على الحياة الدينية بعمق ، إذ مست المساجد والكتاتيب والتعليم القرآني والطرق الصوفية بصورة مباشرة ، فبعد إنشاء "ديوان الأوقاف" سنة 1843 ، أصبحت الشعائر الدينية خاضعة لإدارة تتحكم في رواتب الأئمة ، وفي تنظيم التعيينات والعزل ، وفي ظبط المناهج التعليمية ، وهو ما أدى إلى تسييس الوظيفة الدينية وجعلها أداة بيد السلطة[4] .

كان الأثر الاجتماعي من أخطر نتائج التشريعات الاستعمارية ، إذ أدت إلى تفكيك شبكة التضامن التقليدية التي كانت الأوقاف تمثل عمودها الفقري ، فقد كانت الزوايا تقوم بإيواء الغرباء والمسافرين وتقديم العون للفقراء وتمويل الأعراس الجماعية ومساعدة المتضررين من القحط أو الحروب ، ومع فقدان ممتلكاتها تراجعت هذه الوظائف بشكل كبير.

كما عملت فرنسا على تحييد دور الزوايا في المقاومة الروحية عبر إجراءات رقابية صارمة ، ومنع التجمعات الدينية دون ترخيص وحظر بعض المواسم الدينية التي كانت تعد مناسبة لتعبئة السكان ، ومع إصدار قوانين فصل الدين عن الدولة بين 1905-1914 اتسعت دائرة التدخل الإداري لتشمل حتى الفضاءات الدينية الخاصة بالوقف ، حيث أصبحت كل الأنشطة الدينية تخضع لتقارير إدارية دورية ، ما أدى إلى تراجع تأثير الزوايا في تشكيل الوعي الاجتماعي[5].

ولم يكن لهذا المسار سوى نتيجة واحدة وهي إضعاف الشخصية الدينية للمجتمع وخلق حالة من القطيعة بين الأجيال المتعاقبة وتعاليم الزوايا التقليدية التي لطالما لعبت دورا محوريا في الحفاظ على الهوية الإسلامية .

1- بن عبد الكريم الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، المرجع السابق ، ج4 ، ص188.

2- أحمد توفيق المدني ، الحركة الإصلاحية في الجزائر ، القاهرة ، 1952 ، ص51.

3- Charles-André Julien, *L'Afrique du Nord en marche*, Paris, Éditions du Seuil, 1964, p. 229.

4- Robert Montagne, *Les institutions religieuses musulmanes en Algérie*, Paris, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1930 ،p. 76.

5- مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة حسين فوزي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980 ، ص134.

III- موقف الزوايا وردود الفعل من التشريعات الفرنسية :

شكلت الزوايا في الجزائر واحدة من أهم المؤسسات الدينية والاجتماعية التي واجهت التدخل التشريعي الاستعماري الفرنسي ، سواء تعلق الأمر بمصادرة الأوقاف أو بالتضييق على النشاط الديني والتعليمي ، وقد جاءت ردود فعل الزوايا متباينة بين المقاومة والمهادنة تبعا لظروفها الخاصة وموقعها الجغرافي وارتباطاتها الاجتماعية ومستوى الضغط العسكري والإداري الذي كانت تتعرض له غير أن الموقف العام كان يميل إلى الرفض والمقاومة الهادئة أو المباشرة ، ما جعل الزوايا تتحول إلى مركز للحفاظ على الهوية الإسلامية واللغوية في مواجهة سياسة الفرنسة [1].

1- موقف الزوايا المقاومة للتشريعات الاستعمارية : اتخذت بعض الزوايا موقفا صريحا في رفض تشريعات مصادرة الأوقاف وإخضاع التعليم الديني للرقابة الفرنسية ، فقد اعتبرت هذه الزوايا أن تلك التشريعات تمثل اعتداء مباشرا على استقلالها المالي والديني ، وتهدف إلى تفكيك دورها في المجتمع ، ومن أبرز هذه الزوايا زاوية الهامل وزاوية زواوة وزاوية الغرب والوسط ، التي أصدرت رسائل احتجاجية إلى السلطات الفرنسية تؤكد أن الوقف ملك للمسلمين ولا يجوز للدولة الاستعمارية التدخل في شؤونه [2].

لجأت العديد من الزوايا إلى المقاومة الصامتة وذلك من خلال الإبقاء على التعليم التقليدي، وتدريس العلوم الشرعية واللغة العربية سرا أو في أماكن مغلقة بعيدا عن أعين الإدارة ، وكانت بعض الزوايا توفر والمأوى للطلبة رغم فقدانها لموارد الوقف ، معتمدة على تعاون السكان المحليين ، في مشهد يعكس استمرار دورها الاجتماعي رغم الضغوط.

كما ساهمت بعض الزوايا في دعم المقاومات الشعبية سواء من خلال توفير التمويل أو تقديم الإيواء للمنخرطين في الثورة ضد الاحتلال أو عبر التحريض الديني على رفض سياسات المصادرة والتذويب الثقافي ، وقد سجلت التقارير الاستعمارية عدة حالات استغلال للزوايا كمراكز للمعارضة الروحية حسب تعبير الإدارة الفرنسية[3] .

2- الزوايا التي اتخذت موقف المهادنة أو التعاون النسبي : لم تكن كل الزوايا على موقف واحد فبعضها اختار التكيف مع الوضع الجديد حفاظا على بقائها أو تجنبا لبطش السلطات ، وقد بدأت هذه الظاهرة تظهر بوضوح في فترة ما بين الحربين ، حين عمدت الإدارة الفرنسية إلى دعم بعض الطرق والزوايا الموالية لها بهدف خلق توازن ديني يخدم مصالحها ، ويضعف تأثير الزوايا المقاومة [4].

كانت هذه الزوايا تحاول الحفاظ على جزء من نشاطها عبر الخضوع للرقابة الإدارية ، وتسليم قوائم بأسمائهم وأوقافهم أو قبول تعيين نظار موالين للسلطة ، ورغم أنه ينظر إلى هذا الموقف كنوع من التماهي مع الاستعمار ، إلا أن جزءا من هذه الزوايا برر موقفه بـ"الاضطرار حفاظا على التعليم القرآني من الزوال" خاصة بعد القوانين التي فرضت تسجيل المدارس الدينية لدى الإدارة المدنية .

وقد لعبت الإدارة الاستعمارية دورا كبيرا في تعزيز هذا التوجه عبر منح إعانات مالية بسيطة للزوايا التي تبدي تعاونا ، أو تسهيلات في تنظيم المواسم الدينية ، في محاولة لخلق إسلام رسمي متحكم فيه ، يستخدم لاحتواء حركة المقاومة الروحية التي اشتهرت بها الزوايا الجزائرية[5] .

1-Charles-Robert Ageron, *op.cit*, 1979, p. 156.

2- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ، ج2 ، ص63.

3- أحمد توفي المدني ، المرجع السابق ، ص74.

4-Charles-André Julien , op.cit, Seuil, 1964 ،p. 241.

5- مصطفى الأشرف ، المرجع السابق ،ص152.

3- استمرار الزوايا في حماية الهوية الدينية رغم التضييق : على الرغم من التفاوت في المواقف فإن غالبية الزوايا بقيت محافظة على جوهر رسالتها الدينية واللغوية ، فقد واصل الشيوخ تدريس الفقه والحديث والتفسير والمقاومة اللغوية وأيضا التاريخ الوطني ، وهو ماساهم في حماية الذاكرة الجماعية من التشويه الاستعماري ، كما ضلت الزوايا تحيي المناسبات الدينية وتحرص على الحفاظ على الطابع الروحي للمجتمع رغم الرقابة المشددة التي فرضتها الإدارة الفرنسية على التجمعات الدينية [1] .

وقد حاولت فرنسا من خلال قوانين 1905-1914 المتعلقة بفصل الدين عن الدولة السيطرة الكاملة على المجال الديني، لكن الزوايا استطاعت الالتفاف على هذه التشريعات عبر نقل الشعائر إلى أملاك خاصة لا تخضع مباشرة للرقابة أو عبر خلق أوقاف سرية لرفض سياسة التجريد من الهوية [2].

4- الزوايا بين العمل الدعوي والتعبئة الوطنية : مع بداية القرن العشرين بدأت بعض الزوايا تتخذ موقف أكثر جرأة خصوصا بعد انكشاف الأهداف العميقة للاستعمار الفرنسي ، فقد تحولت العديد منها إلى مراكز للتعبئة الوطنية من خلال نشر الوعي الديني واللغوي ، وتحذير السكان من خطورة التشريعات الفرنسية على كيانهم ومستقبلهم ، كما أصدرت فتاوى ترفض القوانين الرامية إلى علمنة الوقاف ، وحذرت من التعاون مع السلطات الاستعمارية في هذا المجال[3] .

وقد سجل عدد من المؤرخين الفرنسيين أنفسهم أن الزوايا لعبت دورا محوريا في إحياء المقاومة الروحية في الجزائر ، وأن تأثيرها كان قويا لدرجة أن الإدارة الاستعمارية اعتبرت بعضها "أخطر من الثوار المسلحين لأنهم يحاربون بالفكر لا بالسلاح " على حد تعبير أحد تقارير الحاكم العام للجزائر في بداية القرن العشرين [4].

1- *Benjamin Brower, A Desert Named Peace: The Violence of France's Empire in the Algerian Sahara, 1844–1902, Columbia University Press, 2009, pp. 98-101.*

2- James McDougall, *History and the Culture of Nationalism in Algeria*, Cambridge University Press, 2006, pp.132-135..

3- Mohamed Harbi, *Le FLN: Histoire et sociologie*, Paris: Editions Maspero, 1975, pp.55-58.

4- Gilbert Meynier, *L'Algérie, cœur du Maghreb classique*, Paris: La Découverte, 2002, pp.2020-2023.

خاتمة:

لقد مثل التشريع الاستعماري الفرنسي أحد أهم الأدوات التي اعتمدت عليها الإدارة الكولونيالية لإعادة تشكيل البنية الدينية والاجتماعية في الجزائر ، عبر استهداف الزوايا والأوقاف بوصفهما مؤسستين مركزيتين في المجتمع الجزائري قبل سنة 1830 م ، إذ أظهرت الدراسة أن فرنسا لم تلجأ إلى القوة العسكرية فقط بل خسرت جملة من النصوص القانونية والمراسيم الإدارية التي هدفت إلى ضرب المقومات المادية والرمزية للزوايا وحرمانها من مصادر تمويلها التقليدية ، وتقييد نشاطها الروحي والتربوي ، ما أدى تدريجيا إلى إضعاف دورها التاريخي في التعليم الديني ورعاية الفئات الضعيفة وتثبيت الهوية الإسلامية .

ويتبين من خلال تتبع السياسات التشريعية الاستعمارية أن فرنسا اتبعت خطة شاملة بدأت بمصادرة الأوقاف العامة والخاصة ، ونزع ملكياتها وتحويلها إلى أملاك الدولة ثم إخضاع الزوايا لنظام الرقابة والتوجيه ، قبل أن تعمل على تحويل جزء كبير من الراضي الوقفية لصالح المستوطنين الأوروبيين ومؤسساتهم الزراعية ، وقد أدى هذا المسار إلى تفكيك شبكات التضامن الاجتماعي التي كانت تغذيها الأحباس ، وإلى اضطراب وظائف الزوايا التعليمية والخيرية وهو ما نعكس سلبا على الهوية الدينية والاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي فقد إحدى أهم آليات تماسكه .

إن الاثار البعيدة لهذه التشريعات لم تتوقف عند فترة الاحتلال وإنما استمرت حتى ما بعد الاستقلال ، حيث ورثت الدولة الجزائرية وضعا وقفيا معقدا يتسم بتشتت الملاك وغياب التوثيق الدقيق ، وتراجع الوعي الاجتماعي بأهمية الوقف ، فضلا عن فقدان الزوايا لدورها المستقل ومصادرة تمويلها ، وهذا يجعل الحاجة ملحة إلى مراجعة هذا الإرث القانوني وإعادة تنظيمه بما ينسجم مع احتياجات الدولة الحديثة .

إن تحليل أثر التشريع الاستعماري على الزوايا والأوقاف يكشف أن الاحتلال لم يكن مجرد قوة عسكرية ، بل مشروعا ثقافيا واقتصاديا استهدف التحكم في الإنسان والمجال والرمز من خلال تفريغ المؤسسات الدينية من مضمونها وتهميش دورها المجتمعي ، ومع ذلك ظلت الزوايا رغم القيود مراكز للمقاومة الروحية والثقافية واسهمت في الحفاظ على الهوية الإسلامية .

التوصيات :

1- إعادة تنظيم أملاك الأوقاف عبر مسح شامل يعتمد على التوثيق العقاري الحديث .

2- تعزيز الدور العلمي والاجتماعي للزوايا من خلال إدماجها في برامج وطنية لتطوير التعليم الديني وترسيخ الهوية الثقافية.

3- إعادة النظر في التشريعات الوقفية الحالية .بما يحقق مرونة أكبر في استثمار الأوقاف .

4- إحياء الأوقاف التعليمية والخيرية على غرار ما كان معمولا به قبل الاحتلال .

5- إنشاء مراكز بحث متخصصة لدراسة تاريخ الأوقاف والزوايا وتحليل أثر التشريعات على المجتمع الجزائري .

6- إطلاق مشاريع للترميم والتوثيق تستهدف الزوايا التاريخية .

7- تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الوقف من خلال برامج إعلامية وتربوية تبين دوره في التنمية المستدامة .

8- تعزيز الشراكات بين وزارة الشؤون الدينية والجامعات للقيام بدراسة ميدانية حول الوقاف والزوايا وإنتاج معرفة علمية دقيقة تخدم صناع القرار.

قائمة المصادر والمراجع :

1- باللغة العربية

1-أرشيف الحاكم العام بالجزائر ، دفاتر تسجيل الأملاك الوقفية ، (محفوظ في دار الوثائق الوطنية .

2-أبو بكر الصديق حميد ، مصير الأوقاف الجزائرية في ظل الاحتلال الفرنسي أثناء القرن التاسع عشر، جامعة الوادي ، 2019 .

3-أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 .

4- أحمد توفيق المدني ، الحركة الإصلاحية في الجزائر ، القاهرة ، 1952 .

5-بشير ابن يوسف ، السياسة الوقفية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر ، جامعة قسنطينة 2019.

6-حسين غرابي ، الأوقاف والزوايا في العهد الاستعماري ، مطبعة الجزائر ، 1999 .

7-سفيان شبيرة ، جرائم الاستعمار الفرنسي على المؤسسات الوقفية في الجزائر ، مجلة دفاتر البحوث العلمية ، الجزائر ، ع12 ، 2017 .

8-الشيخ بن عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج4 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980.

9-عبد الباسط قلفاط ، نقل ملكية الأرض في الجزائر خلال العهد الاستعماري ، مجلة غير منشورة رقمية ، 2016 .

10-عبد الكريم حرمة ، سياسة الإدارة الفرنسية في التأسيس للملكية الفردية ومصادرة الأراضي ، قانون وارنييه 1873أنموذجا ، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية ، جامعة نواكشط ، ع 61 .

11-العربي دحو ، تحولات نظام الوقف في الجزائر ، مجلة التاريخ المغاربي ، مج 14 ، ع3 ، 2018 .

12-كوثر هاشمي ، تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقة قانون 1873 بتغيير الأقاب في الجزائر ، مجلة البحوث التاريخية ، مجلد 5 ، ع1 .

13-لخضر بوخاري ، تفكيك المؤسسات الدينية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي ، منشورات جامعة سطيف ، 2021.

14-مبارك الميلي ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج3 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1980 .

15-محمد العيد خليفة ، الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ، دار القصبة الجزائر ، 2005 .

16-محمد الصالح بلعقون ، السياسة العقارية الفرنسية المعتمدة لتفكيك أراضي العرش في الجزائر (1873-1930) ، القانون العقاري والبيئة ، المجلد 13 ، ع1 ، 2025 .

17-مصطفى الأشرف ، الجزائر الأمة والمجتمع ، ترجمة حسين فوزي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980 .

18-مصطفى بوكرن ، الوقاف في الجزائر خلال العهد الاستعماري ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، 2009 .

19-موسى عاشور ، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستلاء على الأوقاف ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 .

20-هشام مزوجي وصالح حيمر ، إخضاع الأملاك الوقفية في الجزائر لأحكام المعاملات العقارية الفرنسية 1844-إلى 1897 ، المجلة التاريخية الجزائرية ، مجلد 5 ، عدد 1 ، 2021 .

21-ياسمينة معروف ، عاشور سلال ، استغلال الأرشيف العقاري العثماني قبل قانون وارنييه 1873 ، المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، عدد 99 ، 2023 .

2- باللغة الأجنبية :

1- Benjamin Brower, A Desert Named Peace: The Violence of France's Empire in the Algerian Sahara, 1844–1902, Columbia University Press, 2009.

2- Charles-André Julien, *L'Afrique du Nord en marche*, Paris, Éditions du Seuil, 1964.

3- Charles-Robert Ageron, *Les Algériens musulmans et la France*, Paris, PUF, 1968.

4-Charles-Robert , Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, 1964.

5- Gilbert Meynier, *L'Algérie, cœur du Maghreb classique*, Paris: La Découverte, 2002.

Joseph Desparmet , Coutumes Musulmanes en Algérie , Paris.

6- James McDougall, *History and the Culture of Nationalism in Algeria*, Cambridge University Press, 2006.

7- Julien, Charles-André, L'Afrique du Nord en marche, Paris, Omnibus, 2002.

8- Mahfoud Kaddache, *L'Algérie des Algériens*, Paris, EDIF, 1990.

9- Mohamed Harbi, *Le FLN: Histoire et sociologie*, Paris: Editions Maspero, 1975.

10- Robert Montagne, *Les institutions religieuses musulmanes en Algérie*, Paris, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, 1930.

11- Ruedy, John, Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation, Bloomington, Indiana University Press, 1992.